تثابر مدينة الكوت، عاصمة محافظة واسط، جنوب العراق، على وتيرة حراكها الشعبي اليومي، رافعة ذات المطالب التي ينادي بها المحتجون في عموم العراق، وسط خاصية محلية، تكمن في إمكانية ضغط أبناء الكوت عبر قطع طرق حيوية، وفشل الميليشيات وأحزاب السلطة في إخماد حركة احتجاجهم

الكوت آخر معاقل احتجاجات العراق

أبناء المدينة يرفعون راية الحراك نيابة عن باقي المحافظات

تعاني مدينة الكوت من الفقر والبطالة وتراجع الخدمات (اوليغ نيكيشين/Getty)

بغداد ـ **زيد سالم**

خرجت أمس الإثنين، تظاهرة جديدة لأبناء مدينة الكوت في محافظة واسط، جنوب العراق، للمطالبة بما ينادي به الحراك الشعبي في هذا البلد منذ مطلع أكتوبر/تشرين الأول 2019. وعملياً، من الممكن القول إنه لم يتبق من خريطة الاحتجاجات الشعبية، التي تفجرت في مدن جنوب ووسط العراق، وفي العاصمة بغداد، منذ ذلك الشهر، اليوم، سوى مدينتين: الكوت، وهي العاصمة المحلية لمحافظة واسط (180 كيلومتراً جنوبي بغداد)، ومدينة الناصرية مركز محافظة ذي قار. إلا أن الكوت، التي تقع على الحدود مع إيران، باتت تشكّل اليوم، على أرض الواقع، المعقل الرئيسي، والذي قد يكون الأخير، للحراك الشعبي العراقي، حيث تجري الاحتجاجات بوتيرة يومية. في المقابل، تراجع زخم تظاهرات الناصرية، المدينة الجارة للكوت، حيث تحوّل الاحتجاج إلى أسبوعي، عقب حملات الاعتقال والاستهداف الواسعة التي نفذتها قوات حكومية وجماعات مسلحة مختلفة، وطاولت الناشطين والمتظاهرين في المدينة، ما أسفر عن مقتل وجرح عدد منهم واختطاف آخرين.

ويخرج متظاهرو مدينة الكوت إلى الشارع بشكل يومي، حتى مع إعادة فرض قيود مواجهة تفشي جائحة كورونا، التي عاودت تسجيل أرقام قياسية تتجاوز الخمسة آلاف إصابة يومياً. ويستمر حراك الكوت في تبني الشعارات الرئيسية ذاتها التي رفعها محتجو العراق خلال الأيام الأولى من تظاهراتهم، مثل الدعوة لإرساء الدولة المدنية وتنظيم انتخابات نزيهة وتشكيل محكمة مستقلة لقضايا الفساد، وصولاً الى المطلب الأخير، وهو الكشف عن قتلة المتظاهرين ومحاكمتهم. ويصف أحد الناشطين البارزين في المدينة، التمسّك بهذا التوجه، بأنه «رفع لراية الاحتجاجات، لمنع سقوطها تماماً في العراق»، مؤكداً أن المتظاهرين في الكوت اليوم، «يطالبون بشكل أساسي، بإقالة محافظ واسط، محمد جميل المياحي ونائبيه (رشيد البدري وعادل الزركاني)، والإفراج عن الناشطين المعتقلين والمختطفين في عموم واسط والمدن الأخرى». وبرأيه، فإن وجود التظاهرات في أيّ مدينة عراقية، «يعني إمكانية كبيرة لعودتها إلى وتيرتها الأولى، خصوصاً إذا تلاشى خطر كورونا الذي صبّ لصالح الأحزاب في البلاد».

ولا تخلو احتجاجات الكوت من تصادم المتظاهرين مع قوات الأمن بشكل شبه متواصل، وهو ما أسفر قبل أيام عن مقتل المتظاهر فؤاد الماجدي وجرح آخرين. ودفع ذلك رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، إلى إرسال رئيس جهاز الأمن الوطني، الفريق عبد الغني الأسدي، إلى المدينة، ولقاء الأخير المتظاهرين وزعماء العشائر، بحثاً عن التهدئة. وتعاني الكوت على غرار عدد كبير من مدن العراق، من ارتفاع كبير في معدلات الفقر، التي وصلت إلى 26 بالمائة، بحسب آخر تقرير لوزارة التخطيط العراقية في أغسطس/آب الماضي. كما تسجل الخدمات الصحية والتعليمية في محافظة واسط، تراجعاً مستمراً، لاسيما في النواحي الحدودية مع إيران، مثل مدن بدرة وجصان والشيخ سعد، مقابل ارتفاع نسب البطالة فيها.

> خرج الناشطون أمس في مدينة الناصرية أيضاً للتظاهر

> قطع الطرق الحيوية من أبرز وسائل الاحتجاج في الكوت

وتجددت الاحتجاجات أمس، في الكوت، وتحديداً في ساحتها الرئيسية، بينما رفعت قوات الأمن حالة التأهب في المدينة، لتزامن احتجاجاتها مع حراك مماثل في الناصرية، هو الأول من نوعه منذ نحو أسبوعين. وحاول محتجو الناصرية، اقتحام مبنى المحافظة، مطالبين باستقالة المحافظ ناظم الوائلي ونائبيه (أبا ذر العمر ومحمد الصويلي)، والكشف عن مصير زملائهم المختطفين، والجهات التي تقف خلف استهداف منازل المتظاهرين وتهديدهم.

ويصف عضو مجلس تنسيقية تظاهرات الكوت، إبراهيم سيد المكصوصي، التظاهرات المستمرة في المدينة، بأنها «ذات أهمية بالغة لكرامتهم، وتأتي وفاءً لأصدقائهم الذين قتلوا في المدينة وفي باقي المدن المتظاهرة الأخرى». ويلفت المكصوصي، إلى أن دوافع أو أسباب التظاهر في المدينة، هي نفسها في كلّ مدن العراق، أي البطالة والفقر والفساد وقلّة الخدمات. ويرى الناشط أن هذه الأمور، «وإن كانت من الحقوق الطبيعية للمواطن العراقي، فإن الجميع بات يدرك أنه يستحيل تحقيقها في ظلّ الأحزاب الموجودة في السلطة، فلا يمكن إمهالهم 18 سنة إضافية من الوعود والسرقة والمحاصصة التي اعتاد عليها وعرفها العراقيون منذ العام 2003 ومنذ تاريخ الإطاحة بالنظام السابق»، على حدّ قوله.

ويؤكد المتظاهر البارز في الكوت، طارق ناصح التميمي، استمرار التظاهرات في مدينته، رغم تراجع عدد المشاركين فيها، بسبب ما يصفه بـ«القمع الحكومي وسلاح المليشيات والتهديدات المستمرة للناشطين». ويبّين التميمي في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «هناك أكثر من مهلة أعطيت للحكومة المحلية في المحافظة لتنفيذ المطالب، وتحديداً الكشف عن قتلة المتظاهرين في واسط، لكن بدون جدوى، لذا فإن المطلب الرئيسي هو إقالة المحافظ».

من جهته، يشير الناشط المدني في الكوت، محمد فاضل، إلى أن «من أسباب استمرار احتجاجات الكوت، فشل التيار الصدري، وحتى الحكومة، في إخماد حراك المدينة». ويوضح فاضل، في اتصالٍ مع «العربي الجديد»، أن «غالبية الناشطين في المدينة، لم يدخلوا على خطّ العمل السياسي، بل بقوا متمسكين بساحات الاحتجاج»، لافتاً إلى أن «لدى غالبيتهم قناعة شبه تامة، بأن مفاوضة السلطة أو المشاركة فيها، يعنيان عدم التوصل إلى أي حقٍ من حقوق الضحايا والمغيبين».

وتتركز أساليب الاحتجاج في مدينة الكوت على قطع الطرق وحرق الإطارات والتجمع في ساحة المدينة الرئيسية، بالإضافة إلى رفع الشعارات المختلفة، والتي تصب ضمن مطلب الدولة المدنية، وتهاجم الأحزاب الحاكمة في البلاد. لكن هذا الحراك تطور أخيراً إلى قطع عدد من الطرق الرئيسية التي تؤدي إلى منشآت نفطية ودوائر حكومية، فضلاً عن قطع طريق معبر مهران الحدودي التجاري الرئيسي، بين العراق وإيران.

بدوره، يؤكد عضو مجلس محافظة واسط، عادل الجيزاني، أن «التظاهرات تراجعت في عموم العراق، ولكنها لم تتراجع كثيراً في الكوت»، معتبراً أن ذلك «يشكل دليلاً على أن الحكومة المحلية لم تمارس تعنيفاً كبيراً ضد الشبّان الغاضبين». ويرى أن هؤلاء «أغلبهم من خريجي الكلّيات والمعاهد»، ولذلك فإن تظاهراتهم «جاءت هادئة، مقارنة بما يجري في محافظات أخرى، ما ساهم في استمراريتها». ويلفت الجيزاني في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «محافظة واسط تشترك مع باقي المحافظات في المشاكل ذاتها»، محذراً من أنه «طالما أن صراعات الأحزاب والفصائل المسلحة على خيرات وموارد المدينة، باقية، فإن هذه التظاهرات لن تتراجع، وحتى لو تراجعت، فإنها ستعود».

للحديث تتمة...

الجيش اليمني وغياب القائد الرمز

زكريا الكمالي

إذا صمدت مأرب في وجه العمليات العدائية التي تشنها جماعة الحوثيين، سيكون ذلك أشبه بمعجزة. وإذا تعرضت لانتكاسة أكبر، فلا لوم على القوات الحكومية والمقاتلين القبليين، لكونهم خاضوا معركة مفصلية، بل أم المعارك، في ظل معنويات شبه منهارة، وغياب القائد الرمز والملهم.

تشحن جماعة الحوثيين مقاتليها بخطابات يومية تجعلهم يتحولون إلى رجال آليين لا يبالون بعدها في تنفيذ هجمات انتحارية على جبال مأرب، أو يغرقون في رمالها، توهمهم فيها أن الهدف ليس السيطرة على منابع الثروة، بل «التحرر من الهيمنة الأميركية والوصاية السعودية الإسرائيلية»، كما جاء في الكلمة المتلفزة لزعيم الجماعة عبدالملك الحوثي، قبل يومين.

وكلما تعرضت معنويات مقاتليهم لصدمات عنيفة، جراء مشاهدة مواكب القتلى التي تعود من مأرب صوب صنعاء، تؤكد لهم أن المعركة ستمتد إلى ما هو أبعد من مأرب، و«ستستمر حتى تحرير كل شبر محتل»، كما جاء في البيان الصادر عن المتحدث باسم الجماعة، محمد عبدالسلام، السبت الماضي. على الضفة المقابلة، تظهر الحكومة الشرعية، وهي تغنّي في وادٍ آخر. كان النشاط العلني للرئيس عبدربه منصور هادي، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة أيضاً، منذ 11 فبراير/شباط الحالي، تسلم أوراق سفراء المجر وجنوب أفريقيا والبوسنة، والتأكيد على متانة علاقة اليمن مع بلدانهم. في ذروة المعركة الفاصلة التي تدور رحاها على أسوار مأرب، كان هادي، الذي مرت 9 سنوات على توليه هذا المنصب، يوّجه بـ«تذليل مهام السفير المجري لما من شأنه تفعيل علاقات الصداقة»، كما أوردت الوكالة الرسمية «سبأ»، فيما قوات الجيش، التي تتصدى لأعنف عدوان ضد مأرب، لا تجد أي تذليل لمهامها بعد توقف مرتبات عناصرها منذ 9 أشهر.

لا يريد اليمنيون من هادي العودة إلى مأرب، وتقدم الخطوط الأمامية للمعركة، فهذه أمنية مستحيلة، وخصوصاً أن وزير الدفاع محمد المقدشي بنفسه كان غائباً عن مسرح المعركة. الأمر يحتاج فقط إلى إظهار نوع من التقدير للتضحيات الكبيرة التي تقدّم بشكل عفوي، وخصوصاً من القبائل. ماذا سيحدث مثلاً لو أن الرئيس وجّه بصرف مرتب شهرين أو ثلاثة إكرامية لكل جندي يرابط في معركة مأرب، أو قطعة أرض لذوي المقاتلين الذين سقطوا فيها، أو يدعو لإشعال جبهات بمحافظات أخرى لتخفيف الضغط عن مأرب.

حراك الجزائر في ذكراه الثانية: عودة للبدايات

استعاد حراك الجزائر أمس، زخمه في الشارع، ما يجعل السلطة أمام معضلة متواصلة لاكتساب شرعية شعبية، فشلت في الحصول عليها، وهو ما يضع الرئيس عبد المجيد تبون أمام ضرورة تعديل أجندته

رفع المتظاهرون شعارات جديدة وجددوا أخرى قديمة (رياض كرامدي/فرانس برس)

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

خرجت تظاهرات حاشدة، أمس الإثنين، في العاصمة الجزائرية، وفي عدد كبير من مدن الجزائر، للمطالبة بالتغيير السياسي والانتقال الديمقراطي، وإحياء للذكرى الثانية لانطلاق الحراك الشعبي قبل عامين رفضاً لولاية جديدة للرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة. ومتمسكين بذات المطالب التي رفعوها قبل عامين، جمع المتظاهرون، أمس، بين مشهدية الاحتفال بحراكهم، واستمرار مطالبهم التي كان قد أخمدها فيروس كورونا، والتي لم تتبدل أولوياتها بسبب استمرار السلطة، في معظم الأحوال، على العمل بنسق سابقتها.

وترافقت تظاهرات أمس، مع انتشار أمني واسع في شوارع العاصمة، حيث حاولت السلطات الأمنية إغلاق مداخلها منذ أول من أمس. ونجحت التظاهرات أمس، في إفشال أي محاولة استباقية لمحاصرتها، بعدما عمدت قوات الشرطة إلى اعتقال عدد من الناشطين البارزين قبل الإفراج عنهم سريعاً، كما حاولت تفريق المتظاهرين، لكنها منيت بالفشل وسط كثافة المشاركين، ما جعلها تتراجع. وبعد يوم أمس، يبقى التخوف الأكبر للسلطة مرتبطاً بما إذا كانت التظاهرات التي تجددت، هي إعلان استئناف رسمي لنشاط الحراك في الشارع، ومدى إمكانية تكرارها كلّ يوم جمعة، وما إذا كانت أيضاً ستفتح الباب لعودة الحراك الطلابي كلّ يوم ثلاثاء. هذا الوضع، إذا ما حصل، قد يزيد من متاعب السلطة السياسية، ويعقد وضع أجندة الرئيس عبد المجيد تبون، ويفرض عليه تقديم مزيد من التنازلات لاستيعاب أكبر قدر ممكن من قوى المعارضة المتمسكة بخيار الحراك. مؤشرات يوم أمس، واستمرار ضغط الشارع، لا يبشران بإمكانية إنجاز انتخابات تشريعية مبكرة ناجحة، بالنظر للمستوى القياسي لنسبة المقاطعة التي مني بها الاستفتاء على الدستور في الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي بعدما بلغت 23,8 في المائة فقط.

وبعد 10 أشهر من تعليق التظاهرات في البلاد في مارس /آذار الماضي، بسبب كورونا، استعاد الحراك الجزائري أمس، زخمه في الشارع، وخرجت تظاهرات ضخمة وسط العاصمة، حيث احتشد المتظاهرون في ساحتي «أول مايو» و«أودان»، وشارع ديدوش مراد، قبل التوجه إلى نقطة الالتقاء في ساحة البريد المركزي، حيث وصلت مسيرة حاشدة أخرى، قدمت من حي باب أواد الشعبي. ورفع المتظاهرون شعارات تطالب بتغيير سياسي حقيقي في البلاد، رافضين في هتافاتهم الإقرار بشرعية السلطة السياسية الحالية، والرئيس عبد المجيد تبون. ومن الهتافات التي سمعت أمس: «هذا الحراك واجب وطني»، و«رانا ولينا، باسيتو بينا (ها قد عدنا، ستعانون معنا)». كما تردد هتاف معروف: «ما تخوفوناش (لا تخيفوننا) بالعشرية (السوداء)، نحن تربينا في الميزرية (البؤس)»، ويقصد به رفض تخويف السلطة للجزائريين بالأزمة الأمنية التي شهدتها البلاد خلال تسعينيات القرن الماضي. ويأتي ذلك على خلفية بثّ التلفزيون الرسمي قبل أيام فيديو لشخص معتقل يعترف فيه أن تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» خطّط لاختراق الحراك الشعبي، واستغلاله لإحداث «عنف وثورة مسلحة» في البلاد.

وشاركت عائلات بأكملها في تظاهرات أمس، وتقدمت النساء بعض التجمعات، ورفعن شعارات سياسية تطالب بتكريس الحرّيات، خصوصاً بعد تراجع قوات الشرطة والتزامها أطراف الشوارع وعدم لجوئها إلى فضّ التظاهرات التي عكست في الوقت ذاته حالة احتفال شعبي، ومشهداً جديداً من مشاهد الاحتجاج، ومنبراً للمطلبية السياسية. وأكدت المواطنة نبيلة أبو بكر نبيلة، على موقفها الداعم والملتزم بمطالب الحراك منذ عامين، مشددة في تصريح لـ«العربي الجديد»، على أن «العودة تعني أن مطالب الحراك ثابتة، وهي التغيير الحقيقي»، لافتة إلى أن «ممارسات السلطة دليل على أن مشروع الاستمرارية قائم ويتمدد، لكن سياسة الهروب إلى الأمام لن تنفع». كما أبدى الناشط حسين بن زينة، والذي اشتهر خلال مراحل الحراك الأولى، برفع لافتة «معذرة زوجتي، لم أوفر لك السكن، سيرحل النظام ونحصل على شقة»، في حديث مع «العربي الجديد»، اقتناعه بأن «ثمة عودة الى الشارع لا محالة، لأن السلطة لن تتغير». كما شاركت رموز سياسية ومدنية معروفة بذكرى الحراك، بينهم النشطاء عبد الوكيل بلام ومصطفى بوشاشي وعبد الغني بادي وسمير بلعربي وكريم طابو، ونواب في البرلمان المُحّل يتبعون أحزاباً معارضة. وقال بادي لـ«العربي الجديد»، إن تظاهرات (أمس) «تؤكد أن سنتين من المناورة السياسية للسلطة أخفقت في استيعاب الحراك»، وأن «كلّ أساليب التخويف والقمع التي مارستها لم تجد نفعاً، كما أن ما عرضته السلطة من إصلاحات سياسية مرفوض شعبياً، لأنه أقل بكثير من المطلوب». وحمل المتظاهرون على أكتافهم كبير المناضلين بن يوسف ملوك، مفجر قضية «القضاة المزيفين»، التي يناضل من أجلها منذ أكثر من عقدين. واعتبر ملوك أن بلاده لن تتخلص من أزمتها قبل التخلص من النظام، مؤكداً لـ«العربي الجديد»، إصراره على النضال، ومعتبراً أن «الحراك الشعبي فرصة للشعب لتحقيق الديمقراطية، وهو يعود اليوم بهذه القوة لأنه أيقن مجدداً أن النظام مخادع وكاذب ومحتال». من جهته، أوضح الناشط عز الدين زحوف، المتحدر من ولاية البليدة، لـ«العربي الجديد»، أن المتظاهرين «لم يخرجوا للاحتفال بذكرى الحراك، إنما لاستكمال مسار التغيير وبناء دولة الحقّ والقانون، وهو ما يفسر ترديد شعار (ما جيناش نحتفلو، جينا باش (حتى) ترحلو)». وبالإضافة إلى الشعارات الرافضة للسلطة الحالية، استعاد المتظاهرون أمس، الهتافات المناوئة للجنرالات، والتي كانت قد خلقت في فترة سابقة صداماً مفتوحاً بين الحراك وقائد الجيش الراحل أحمد قايد صالح. وردّد المتظاهرون شعار «الجنرالات إلى المزبلة، الجزائر تستقل». وفي هذا الإطار، أوضح الناشط بلال كوردي لـ«العربي الجديد»، أن هذه الشعارات «لا يقصد بها بتاتاً الجيش كمؤسسة حيوية وشعبية منخرط فيها أبناء الشعب، ولكنها تخصّ جنرالات الجيش الذين يسيطرون على القرار السياسي، ويعطلون منذ عقود كل إمكانية لحدوث تغيير سياسي وانتقال ديمقراطي في البلاد».

وفي قراءة لأسباب الزخم الشعبي في ذكرى الحراك الثانية، رأى عضو «ائتلاف نداء 22 فبراير»، نور الدين هدير، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن ذلك «تفسره عوامل عدة، لعل آخرها اختيار الرئيس تبون التوقيت الخطأ للإقدام على تعديل حكومي، أعاد من خلاله رموزاً من عهد بوتفليقة، وهو ما لا يمكن وصفه سوى بالاستفزاز، ثم التحضير لإعلان شخص في الـ90 عاماً من عمره، هو صالح قوجيل، كرئيس لمجلس الأمة، ما حفّز الناس للخروج إلى الشارع، بعدما تأكدوا أن نوايا الإصلاح السياسي والتغيير، هي مجرد وهم ومناورة، وأن هذا النظام لا يتوب عن المخادعة، ولأن المطالب المركزية للحراك لم تتحقق، ومن أبسط ملامح ذلك استمرار التضييق على الحريات والاعتقالات، والإفراج عن رموز المرحلة السابقة كقائد جهاز الاستخبارات السابق محمد مدين».

58 ولاية بدل 48

انتقلت الجزائر رسمياً إلى نظام إداري يضم 58 ولاية، وذلك من 48 ولاية منذ عام 1984. وجاءت الخطوة عقب قرار الرئيس عبد المجيد تبون

(الصورة) ترقية 10 مقاطعات إدارية في الجنوب إلى ولايات كاملة الصلاحيات. والمقاطعات هي: تيميمون وبني عباس وأولاد جلال وتقرت والمغير والمنيعة في وسط الصحراء، وجانت وعين صالح وعين قزام وبرج باجي مختار في أقصى الجنوب. ويترتب على القرار تخصيص مقاعد في البرلمان للولايات الجديدة.

تونس: سعيّد يريد رحيل المشيشي ويرفض الحوار

تتجه الأزمة السياسية في تونس إلى مزيد من التعقيد، مع إيحاء الأمين العام للاتحاد التونسي للشغل نور الدين الطبوبي، بسقوط طرح الحوار الوطني

تونس ـ **العربي الجديد**

كشف الأمين العام للاتحاد التونسي للشغل، نور الدين الطبوبي، أمس الإثنين، أنّ الرئيس التونسي قيس سعيّد، لن يذهب في اتجاه خيار الحوار الوطني، محملاً إياه المسؤولية. ولفت الطبوبي، في تصريح إذاعي، إلى أنه استنتج من خلال اللقاءات التي جمعتهما، أن الرئيس التونسي «متخوّف من فشل الحوار». وقال الطبوبي، في حديث للإذاعة الوطنية الرسمية، إن «الاتحاد» اقترح هيئة حكماء، تشرف على تسيير الحوار الوطني، يترأسها محمد الناصر الرئيس السابق لتونس والذي تولى المنصب بشكل مؤقت إثر وفاة الباجي قائد السبسي في عام 2019، لكنه لم يتلق أي إجابة (من سعيّد) في هذا الخصوص. كما اعتبر الطبوبي أن الخلاف الحكومي ناجم عن خلاف بين سعيّد وبين رئيس البرلمان، زعيم حركة النهضة، راشد الغنوشي، وليس بين الأول ورئيس الحكومة هشام المشيشي.

وتعكس تصريحات الطبوبي الجديدة عمق الأزمة السياسية التي تعيشها تونس، لكنها تؤكد أيضاً أن حلّها يكمن في تقريب وجهات النظر بين سعيّد والغنوشي، وإيجاد أرضية توافق ومصالحة بين الرجلين، وهو ما فشلت فيه كل الوساطات إلى الآن.

وفي ما يتعلق بالحوار الوطني، لفت الطبوبي إلى أنّ «اتحاد الشغل» قبل مطلب رئيس الجمهورية بإشراك الشباب فيه، وذلك عن طريق اختيار شابة وشاب، يمثّلان الأحزاب السياسية التي ستشارك في الحوار، منتقداً دعوات القوى التي تشكل الحزام السياسي لحكومة هشام المشيشي، والهادفة إلى حصر الحوار في الملفات الاقتصادية والاجتماعية. وأكد الطبوبي في هذا الصدد، أن الأزمة في تونس سياسية في الأساس. وتشير تصريحات الطبوبي إلى أن سعيّد لم يكن متحمساً للحوار، مثلما ذهبت إلى ذلك تأكيدات جهات عدة منذ أسابيع، وإلى أن الحوار الوطني في صيغته الأولى، أي بإشراف الرئاسة، قد فشل نهائياً، ما يفتح الباب مجدداً أمام مبادرة «الرباعي» الراعي للحوار، التي أكدها منذ أيام عميد المحامين التونسيين، إبراهيم بودربالة. وقال بودربالة، في تصريح سابق لـ«العربي الجديد»، إنّ «الرباعي الراعي للحوار الوطني والمكون من المنظمات التي احتضنت سابقاً الحوار الوطني في تونس (الاتحاد العام التونسي للشغل، الهيئة الوطنية للمحامين، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان)، بصدد التشاور لتقديم مبادرة لإخراج تونس من الأزمة التي تمرّ بها، ولحلحلة أزمة التعديل الوزاري». وأشار إلى أنه «قد تضاف إلى الرباعي لاحقاً منظمات أخرى، كاتحاد الفلاحين». وكان المكتب التنفيذي لـ«الاتحاد العام التونسي للشغل»، قد أعرب الأسبوع الماضي، عن «بالغ انشغاله بتأزّم الوضع، والذي أفضى إلى تعطّل مصالح الدولة وإلى شلل عام لكلّ أجهزتها، وعقّد الوضع السياسي الذي بات يتجه للمجهول»، داعياً المنظّمات الوطنية إلى توحيد الجهود للضغط من أجل إيجاد حلّ للأزمة.

> الطبوبي: قيس سعيد متخوّف من فشل الحوار الوطني

ويذهب مراقبون إلى أن «اتحاد الشغل» لن يبقى متفرجاً على الأزمة، خصوصاً أمام حالة الشلل التي وصلت إليها العلاقة بين مؤسسات الدولة، وقد يكون ارتكب خطأً كبيراً بالتنصل من مهمة إدارة الحوار الوطني، وإلقاء الكرة في ملعب الرئاسة، على الرغم من ظهور ملامح الأزمة منذ ذلك الحين، وعدم تحمّس الرئاسة الواضح لإدارة الحوار.

من جهة أخرى، كشف الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، أنّ رئاسة الجمهورية تريد رحيل كل الحكومة، وليس فقط إنسحاب الوزراء الذين يقول الرئيس إن شبهات فساد تحوم حولهم مع أن لا أثر لأي قضية بحق أي منهم في القضاء، ما يعني أن سعيّد يريد رأس المشيشي. وهذا الواقع من شأنه أن يصعب مهمة اللقاء الثلاثي الذي دعا إليه الغنوشي، منذ يومين، بينه وبين سعيّد والمشيشي، في محاولة لحلحلة الأزمة. وكان الغنوشي قد وجّه يوم السبت الماضي، بحسب المتحدث الرسمي باسم «النهضة»، فتحي العيادي، رسالة إلى رئيس الجمهورية، لعقد لقاء ثلاثي يجمع بين رئيس الحكومة ورئيس البرلمان بإشراف رئيس الجمهورية، للبحث عن حل للأزمة السياسية التي تعيشها تونس، وحل المشكل الذي يعطل كل معالجة جادة للوضع الاقتصادي والاجتماعي والصحي.

إلى ذلك وصف الطبوبي علاقته برئيس الجمهورية بـ«الجيّدة»، مؤكداً أنه ليس لديه أي تحالف مع أي جهة.

شرق غرب

سد النهضة: السودان يدعو لتعاون إقليمي

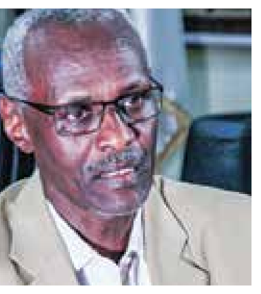

اقترح وزير الري السوداني، ياسر عباس (الصورة)، أمس الإثنين، تحويل النزاع السياسي بين مصر والسودان وإثيوبيا حول سد النهضة إلى فرصة للتعاون الإقليمي بينهم. وقال عباس إنّ على الخرطوم والقاهرة وأديس أبابا التفكير بجدية في الفلسفة الأساسية لسد النهضة التي تدعو للتعاون الإقليمي، وتوليد الكهرباء من إثيوبيا، وزيادة الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي من السودان، والصناعة من مصر.

(العربي الجديد)

قطر والإمارات تبحثان آليات تنفيذ بيان العلا

أجرت قطر والإمارات، أمس الإثنين، مباحثات في الكويت، حول «الآليات والإجراءات المشتركة لتنفيذ بيان العلا» الخاص بالمصالحة الخليجية، والذي صدر في 5 يناير/كانون الثاني الماضي. وذكرت وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية (وام) أن الجانبين أكدا «أهمية المحافظة على اللحمة الخليجية، وتطوير العمل الخليجي المشترك بما يحقق مصلحة دول مجلس التعاون ومواطنيها، وتحقيق الاستقرار والازدهار في المنطقة».

(الأناضول)

إسرائيل تدرس منح لقاحات كورونا مقابل التطبيع

ذكرت صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية، أمس الإثنين، أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو (الصورة) يدرس «التبرع» لدولة لا تقيم علاقات مع إسرائيل بلقاحات كورونا مقابل موافقتها على التطبيع مع تل أبيب. ونقلت

عن مصدر حكومي، مطلع على الموضوع، قوله لإذاعة الجيش الإسرائيلي، إن إسرائيل تدرس «التبرع» بلقاحات كورونا لعدد من الدول «النامية»، من بينها دولة لا تقيم علاقات مع الاحتلال، مشيراً إلى أن تل أبيب ستشترط على هذه الدولة الموافقة على التطبيع.

(العربي الجديد)

«تحرير الشام» تعتقل قيادياً بـ«حراس الدين»

أعلنت مصادر مقربة من «هيئة تحرير الشام» («جبهة النصرة» سابقاً)، أمس الإثنين، أن الجهاز الأمني في «الهيئة» اعتقل الإداري العام في تنظيم «حراس الدين» أبو عبد الله السوري، السبت الماضي. وأشارت إلى أنه تم أيضاً اعتقال صحافي فرنسي معروف باسم موسى الحسان، ومقاتلين وقياديين أجانب، إثر عمليات دهم لمنازلهم في مدينتي جسر الشغور وسلقين شمال غربي محافظة إدلب.

(العربي الجديد)

المحقق العدلي بانفجار بيروت: الحصانات ستسقط

باشر المحقق العدلي الجديد القاضي طارق بيطار دراسة ملف التحقيقات بانفجار مرفأ بيروت، الذي تسلّمه من سلفه القاضي فادي صوان بعد تنحيته. والتقى بيطار، أمس الإثنين، وفداً من أهالي ضحايا انفجار المرفأ في مكتبه في قصر العدل في بيروت، ووعدهم بالانكباب على متابعة التحقيقات، وأنه لن يوفر جهداً في هذا الشأن، مؤكداً لهم أنّ «كل الحصانات ستسقط أمام التحقيق الشفاف».

(العربي الجديد)

الحدث

يمكن اعتبار «التفاهم الفني المؤقت» بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، محاولة من طهران لاستدراك تداعيات خطوة وقف البرتوكول الإضافي. لكن هذا الأمر ووجه بمقاومة من «الصقور» داخل إيران

«الصقور» يهددون اتفاق وكالة الطاقة

دعوة نيابية ضد الحكومة الإيرانية... وتحذير من «مجلس القيادة»

طهران ـ **صابر غل عنبري**

لم تكد الحكومة الإيرانية تتوصل إلى «تفاهم فني مؤقت» مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمواصلة أنشطة التحقق والرقابة «الضرورية» لنشاطاتها النووية، حتى دخل «الصقور» في إيران على الخط، عبر رفع 221 نائباً في البرلمان الذي يسيطر المحافظون عليه شكوى إلى القضاء ضد الحكومة بتهمة انتهاك قانون «الإجراء الاستراتيجي لإلغاء العقوبات»، فيما تمسك أعضاء مجلس خبراء القيادة برفض أي عودة لأميركا إلى الاتفاق من دون رفع العقوبات. وعلى جبهة الإدارة الأميركية، أعلن وزير الخارجية أنتوني بلينكن أن واشنطن ستسعى لتعزيز وتمديد الاتفاق النووي المبرم بين القوى العالمية وإيران. وقال بلينكن، أمام مؤتمر نزع السلاح الذي ترعاه الأمم المتحدة في جنيف أمس الإثنين، «سنسعى من خلال العمل مع الحلفاء والشركاء إلى إطالة أمد خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي) وتعزيزها، والتصدي لمباعث القلق الأخرى مثل سلوك إيران المزعزع للاستقرار في المنطقة وتطوير الصواريخ البالستية وانتشارها». وأضاف، في إشارة إلى المباحثات التي أجراها مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية رافاييل غروسي، في طهران، «ينبغي لإيران الامتثال لاتفاقات الضمانات مع الوكالة ولالتزاماتها الدولية».

وفي حين دعا وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، أمام المؤتمر أمس الإثنين، إلى إنقاذ الاتفاق النووي، معتبراً أنه «من مصلحة إيران أن تغير المسار الآن قبل أن يتضرر الاتفاق بشكل لا يمكن إصلاحه»، أعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا أن موسكو ترحب بالتوصل إلى «اتفاق فني مؤقت» بين طهران والوكالة الذرية. ودعا قائد القوات الأميركية في الشرق الأوسط الجنرال كينيث ماكينزي، في مقابلة مع وكالة «فرانس برس»، إيران إلى الامتناع عن أي استفزاز. وقال ماكينزي، خلال زيارة لسلطنة عمان الأحد الماضي، «أظن أن هذا وقت مناسب للجميع للتصرف بحيطة وحذر، وترقب ما سيحدث»، لكنه شدّد على أنه «رغم ذلك، أظن أننا سنكون مستعدين لأي احتمال». وحث إيران على عدم القيام بأي «أنشطة شائنة»، في محاولة لإعادة بناء الثقة. وقبل ساعات من انتهاء المهلة التي حددتها طهران لوقف العمل بالبروتوكول الإضافي، من دون أن تتجاوب الإدارة الأميركية مع طلبها الأساسي لرفع العقوبات، ووضع أعضاء مجلس خبراء القيادة في إيران خطوطاً حمراء أمام الحكومة، إذ أكدوا، في بيان قبل اجتماع مع المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي، أن عودة أميركا إلى الاتفاق النووي من دون رفع الحظر عن البلاد «ليس عديم الفائدة فحسب وإنما سيكون مضراً».

وشددوا على أن «التفاوض مع أميركا حول قضايا متفق عليها خط أحمر. كما أننا نرفض التفاوض حول القضايا الدفاعية والصاروخية». من جهته هدد خامنئي برفع نسبة تخصيب اليورانيوم قائلاً إنه «لن يقف عند نسبة 20 في المائة، ويمكن أن نرفعها إلى 60 في المائة». وبينما أشار إلى أن الغرب «يعلم جيداً أننا لا نسعى لتصنيع الأسلحة النووية»، اتهم الدول الغربية بأنها تريد «سلب مقومات القوة منا»، وأضاف: «إذا نفذ الغرب تعهداته بالاتفاق النووي، نحن أيضاً سننفذ التزاماتنا».

وأعلنت غالبية من النواب، في جلسة تصويت أمس الإثنين، أن الحكومة نقضت قانون «الإجراء الاستراتيجي لإلغاء العقوبات»، فرفعوا شكوى بهذا الخصوص إلى السلطة القضائية. وصادق 221 نائباً على الشكوى، فيما رفضها 6، وامتنع 7 عن التصويت. وقال المتحدث باسم المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، كيوان خسروي، في بيان، إن «جميع التفتيشات خارج اتفاق الضمانات ستتوقف من الثلاثاء»، مؤكداً أن «هناك إجماعاً بين أركان الدولة على تنفيذ القانون من دون وقفة».

وكانت الإشارات «الإيجابية» التي أرسلتها إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن للطهران، خلال الأيام الماضية، المتمثلة في سحب إعلان إعادة فرض العقوبات الأممية وتخفيف القيود على تحركات البعثة الإيرانية في نيويورك، لم تجد نفعاً، إذ اعتبرتها طهران «غير كافية»، وعليه فبعد انتهاء المهلة اليوم، فإنه من المقرر أن تتخذ الحكومة الإيرانية خطوة أخرى لخفض تعهداتها النووية المنصوص عليها بالاتفاق النووي المبرم عام 2015 مع المجموعة السداسية الدولية، وذلك من خلال وقف العمل بالبروتوكول الإضافي، الذي يحكم الرقابة الأممية على البرنامج النووي الإيراني، ويمنح الوكالة الدولية للطاقة الذرية حق إجراء عمليات تفتيش مفاجئة للأنشطة النووية.

غير أن إيران، وعلى الرغم من تعليقها البروتوكول الإضافي، توصلت مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أثناء زيارة رئيسها رافاييل غروسي لطهران، أمس الأول، إلى «تفاهم فني مؤقت» لمواصلة أنشطة التحقق والرقابة «الضرورية» على النحو المذكور في ملحق التفاهم. ويشير الملحق إلى أن إيران ستحتفظ لمدة 3 أشهر بالمعلومات التي تسجلها الكاميرات المركبة في المنشآت المحددة في المرفق، ولن يكون بإمكان الوكالة الدولية للطاقة الذرية الوصول إلى هذه المنشآت والمعلومات. لكن بعد 3 أشهر سيتم تسليمها إلى الوكالة في حال رفع العقوبات، وإذا لم ترفع سيتم شطبها نهائياً. وقال غروسي، في جنيف بعد زيارته طهران، «ما اتفقنا عليه هو شيء قابل للحياة. من المجدي جسر هذه الفجوة التي نواجهها الآن، هذا ينقذ الوضع الآن».

خطوات إيرانية إضافية

ووقف تنفيذ البروتوكول، ليس الخطوة الوحيدة التي ستقدم عليها إيران في هذا اليوم لخفض التزاماتها، بل ثمة خطوات أخرى تضاف إليها، تحت عنوان وقف تنفيذ «الإجراءات الطوعية»، التي تعهدت بتنفيذها في الاتفاق النووي، تشمل ثمانية التزامات، بما فيها البروتوكول الإضافي الذي يعتبر الأهم بينها. والالتزامات السبعة الأخرى التي ستوقفها طهران، تشمل العمل بـ«الفقرة 3,1 من الترتيبات الفرعية الملحقة باتفاق الضمانات»، (نظام تفتيش كجزء من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية). وبعد وقف هذا التعهد ستمتنع إيران عن إرسال إبلاغات مبكرة بشأن منشآتها النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعدم استخدام التقنيات النووية الحديثة، والحضور طويل الأمد للوكالة الدولية للطاقة الذرية في إيران، واتخاذ إجراءات شفافة حول الكعكة الصفراء، أو مسحوق اليورانيوم الذي يستخدم في الوقود للمفاعلات النووية. والالتزام الرابع هو اتخاذ إجراءات شفافة فيما يخص التخصيب باليورانيوم، والخامس هو السماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول إلى المنشآت الإيرانية في إطار الاتفاق النووي. أما الالتزام السادس فهو الرقابة والتحقق من تنفيذ الإجراءات الطوعية، فيما يرتبط السابع بإجراءات شفافة حول صناعة قطع أجهزة الطرد المركزي.

وتُعدّ هذه الخطوات تصعيداً ملحوظاً في خفض إيران التزاماتها التي تعهدت بها في الاتفاق النووي، بعد أكثر من عامين من الانسحاب الأميركي منه. فـ«أهم هدف لإيران من هذه الخطوات هو تنفيذ شامل وعادل ومتساوٍ للاتفاق النووي وفق القرار 2231»، المكمّل له، كما يقول كبير المفاوضين الإيرانيين السابق حسين موسويان، لـ«العربي الجديد». وكان موسويان يقود الفريق الإيراني في المفاوضات النووية مع الغرب في عهد الرئيس الأسبق محمد خاتمي، وهو يدرّس حالياً في جامعة برنستون بولاية نيو جيرسي الأميركية. ويضيف موسويان أن بلاده ظلت عضواً بالاتفاق النووي رغم الانسحاب الأميركي منه في 2018، وتعرّضها لـ«أشد العقوبات، في ظل التزام أوروبي كامل، والتزام نسبي صيني وروسي بهذه العقوبات». ويعتبر أن إيران «في الظروف الحالية تنفذ 70 في المائة من تعهداتها النووية، لكن التزام أميركا وأوروبا بالاتفاق صفر. وأقصى ما تنفذه الصين وروسيا لا يتجاوز 30 في المائة من تعهداتهما».

تبعات خطيرة

إلا أن خفض التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال وقف تنفيذ البروتوكول الإضافي، قد لا تؤتي أكلها، كما تشتهي طهران لجهة رفع العقوبات، وقد ترتد الخطوة عليها سلباً، خاصة أن ثمة تركيزاً إعلامياً على أنها ناتي في سياق التوجه الإيراني نحو صناعة القنبلة النووية. فضلاً عن أن الأطراف الأوروبية الشريكة في الاتفاق النووي، أطلقت تحذيرات شديدة من تعليق البروتوكول، مع التهديد بـ«رد صارم». وما زاد من مخاوف الغرب ليس هذا الإجراء فقط، بل لأنه جاء استكمالاً لخطوات نووية مهمة أخرى، مثل بدء إنتاج معدن اليورانيوم، والتلميح بتغيير الإستراتيجية والتوجه نحو الأسلحة النووية إذا استمرت الضغوط، كما عبر عنه وزير الاستخبارات الإيراني محمود علوي، في وقت سابق، في تصريحات واجهت انتقادات داخلية.

وأدركت الحكومة الإيرانية خطورة الأمر سريعاً، فحاولت خلال الأيام الأخيرة استدراك الوضع وتبديد المخاوف من خلال إطلاق تصريحات، قللت من أهمية آثار تعليق البروتوكول وتداعياته. وقال الرئيس الإيراني حسن روحاني، الأربعاء الماضي، إنه مع تنفيذ القرار «لن يحدث شيء مهم»، متهماً الجهات الخارجية بتضخيمها، وواصفاً الحديث عن نية طهران طرد المفتشين الدوليين بأنه «شائعات ودعاية». وأضاف أن وقف العمل بالبروتوكول «لا يعني إخراج نشاطنا النووي من الرقابة الأممية». إلى ذلك، طمأن المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي ربيعي، في مقال نشر بصحيفة «إيران» الرسمية، السبت الماضي، «الدول الراغبة في إحياء الاتفاق النووي، والقلقة من تداعيات هذا القرار (تعليق البروتوكول الإضافي) بعدم وقوع أي تغيير مثير» في البرنامج النووي، و«في فتوى حظر الأسلحة النووية». وفي السياق، يمكن اعتبار «التفاهم الفني المؤقت» مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، محاولة لاستدراك تداعيات الخطوة، ومنع استغلالها لتشديد الضغوط على إيران، فضلاً عن أنها تحمل في طياتها إشارة إيرانية «إيجابية» لمنح الفرصة للمبادرات الدبلوماسية لحلحلة الأزمة قبل استفحالها والإتيان بالخطوات النووية الجديدة.

وحذر مراقبون، مؤخراً، من أن وقف العمل بالبروتوكول الإضافي من شأنه أن يعيد الخيار العسكري مع إيران إلى الطاولة الغربية، لكن كبير المفاوضين الإيرانيين السابق، حسين موسويان، يستبعد ذلك. في حديثه مع «العربي الجديد»، قائلاً إنه مع الانسحاب الإيراني من البروتوكول فإن «الخيار العسكري ليس محتملاً، لأن طهران لا تزال عضواً في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وستسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بعمليات تفتيش وفق اتفاق الضمانات». لهذه الخطوات مخاطر، «فكلما ترفع أميركا العقوبات أسرع تقل هذه المخاطر»، كما يقول موسويان. ويضيف «إذا تلاعبت أميركا أكثر، ونفذت إيران قانون البرلمان بالكامل ستحتدم التوترات والنتيجة ستكون الخسارة للطرفين»، في إشارة إلى القانون الذي أقره البرلمان الإيراني، مطلع ديسمبر/كانون الأول الماضي، بعنوان «الإجراء الاستراتيجي لإلغاء العقوبات»، ويُلزم الحكومة بتنفيذ خطوات نووية لافتة، منها تعليق البروتوكول الإضافي. إلى ذلك، «فأمامنا ثلاثة أشهر حتى نهاية حياة الاتفاق النووي إذا استمر الوضع الحالي»، حسب حديث كبير المفاوضين الإيرانيين السابق لـ«العربي الجديد». عموماً، يظهر تعليق البروتوكول الإضافي انتقال طهران إلى «المقاومة القصوى بوضعية هجومية»، كما يقول الأكاديمي الإيراني مهدي مطهرنيا، لـ«العربي الجديد». ويشير إلى أن وقف تنفيذ البروتوكول، المقر بقانون من قبل البرلمان، «يبطل مفعول الاتفاق النووي ويؤسس لمرحلة جديدة بين إيران والنظام الدولي». وإيران تهدف من خلال هذا الإجراء للحصول على تنازلات من الإدارة الأميركية وأوروبا، وفق مطهرنيا، الذي استبعد أن يدفع هذا الأمر الإدارة الأميركية الجديدة إلى رفع جميع العقوبات، لكن «قد يخفف بايدن هذه العقوبات». ويقول الخبير الإيراني إن الرئيس الأميركي الجديد أظهر أنه لا يعتزم العودة للاتفاق النووي «بل بصدد تشديد الضغوط على إيران، من خلال الانضمام إلى مجموعة 1+5»، مضيفاً أن بايدن «يهدف إلى استغلال المجموعة وتركة (الرئيس السابق دونالد) ترامب لزيادة جرعة الضغوط ورفع التنسيق بين ضفتي الأطلسي لهذا الغرض».

تستعد إيران لمزيد من الخطوات «النووية» (Getty)

ملف المعتقلين أولوية لواشنطن

اعلن مستشار الامن القومي الاميركي جيك سوليفان (الصورة)، اول من امس، ان واشنطن «بدأت اتصالات مع إيران بخصوص الاميركيين المحتجزين لديها». واكد، في مقابلة مع شبكة «سي بي اس نيوز»، ان «رسالة بلاده القوية للايرانيين هي: لن نقبل حلولا طويلة المدى، بينما تواصل طهران احتجاز الاميركيين بشكل غير عادل وغير قانوني». وشدد على ان «ادارة (الرئيس جو) بايدن تعتبر ملف الاميركيين المحتجزين في إيران اولوية».

وفاة سجين بـ«التسمم»

اعلنت مصلحة السجون في محافظة طهران، امس الأثنين، وفاة المعتقل الإيراني بهنام محجوبي، الذي كان موقوفا على خلفية مشاركته في احتجاجات اتباع طريقة «غنابادي» الصوفية في طهران، خلال فبراير/شباط 2018. واشارت الى ان محجوبي كان «اصيب بالتسمم نتيجة تعاطيه الدواء اعتباطيا». وكانت مؤسسات حقوقية دولية دعت الى الافراج عنه لكونه يعاني من اضطرابات نفسية، فيما وجهت والدته انتقادات لسلطة السجون بسبب «سوء معاملته».

تقرير

انسحابات عين عيسى: روسيا تبتزّ «قسد»

اظهرت الانسحابات الروسية من بلدة عين عيسى، ثم العودة إليها، حقيقة ابتزاز موسكو لـ«قسد»، عبر التلويح باحتمال اقتحام تركيا للبلدة

امين العاصي

لم تكد القوات الروسية تنسحب من قاعدة لها في محيط عين عيسى في ريف الرقة الشمالي، حتى عادت مجدداً إليها، في إشارة إلى نية الجانب الروسي ابتزاز «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، بالتلويح بورقة التدخل التركي في البلدة، الواقعة في قلب منطقة شرقي نهر الفرات، وتشكل عقدة مواصلات فيها. وأكدت مصادر محلية أن القوات الروسية عادت مرة أخرى فجر أمس الاثنين إلى قاعدتها في عين عيسى، ورفعت العلم الروسي فوقها مجدداً. وكشفت المصادر أن القوات الروسية «تظاهرت بالانسحاب من قاعدة لها في منطقة عين تمر في ريف الحسكة الشمالي الغربي» أيضاً، لكنها لا تزال موجودة في القاعدة.

وفي خطوة ربما تدفع إلى انفجار الأوضاع في عين عيسى، لفتت مصادر في «الجيش الوطني السوري» التابع للمعارضة السورية، إلى أن «قسد» استهدفت أمس نقطة تمركز لفصيل «سليمان شاه» على محور عين عيسى، بصاروخ موجّه، ما أدى إلى مقتل عنصرين وإصابة ستة آخرين.

وسبق أن أعلن رئيس المكتب السياسي لـ«تجمع أحرار الشرقية»، أحد فصائل المعارضة في الشمال السوري، زياد أبو طارق لـ«العربي الجديد»، انسحاب القوات الروسية مساء أول من أمس الأحد من محيط عين عيسى، باتجاه نقطة تمركز لها في بلدة تل السمن، التي تبعد 20 كيلومتراً جنوبي عين عيسى. واستبعد أبو طارق حصول عملية واسعة النطاق من قبل الجيش التركي في المنطقة، مشيراً إلى أن الأمر لن يتعدى الاشتباكات المتقطعة بين فصائل المعارضة السورية وقوات «قسد».

من جانبه، وضع الباحث السياسي المقرب من قوات «قسد» إزاد حسو في حديث مع «العربي الجديد» الانسحاب الروسي من عين عيسى ومن ثم العودة إليها، في «سياق الضغوط الأميركية على الجانب الروسي». وأضاف أن «الأميركيين سيعودون يقوة إلى منطقة شرقي نهر الفرات خلال إدارة الرئيس جو بايدن. سوف يستعيد الأميركيون مواقعهم في المنطقة التي انسحبوا منها إبان فترة الإدارة السابقة».

وكان لافتاً إنشاء الأميركيين خلال الأيام القليلة الماضية، قاعدة عسكرية في المثلث الحدودي بين سورية والعراق وتركيا، في منطقة المالكية أقصى شمالي شرق الحسكة، بالقرب من قرية عين ديوار، آخر قرية سورية قبل الحدود السورية ـ العراقية. ومن الواضح أن وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» تريد منع الروس من الوصول إلى الحدود السورية العراقية، وتهديد منابع النفط والغاز التي تضع يدها عليها معه «قسد»، وتحتفظ الولايات المتحدة بالعديد من القواعد ونقاط التمركز على طول المنطقة التي تضم حقول وآبار النفط، بدءاً من المالكية في ريف الحسكة الشرقي مروراً ببلدة الشدادي في ريف الحسكة الجنوبي، وصولاً إلى ريف دير الزور الشرقي، الذي يضم حقل العمر النفطي، من أكبر الحقول النفطية السورية، الذي أقام فيه التحالف الدولي ضد «داعش» بقيادة الولايات المتحدة مطاراً عسكرياً.

وحاولت روسيا أواخر العام الماضي دفع «قوات سورية الديمقراطية» للانسحاب من البلدة، وتسليمها لقوات النظام السوري، إلا أن «قسد» رفضت. وهو ما عزضها لمحاولات تقدم من قبل الجيش التركي وفصائل المعارضة السورية المرتبطة به. واعتبرت مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد»، أن الجانب الروسي لجأ إلى ابتزاز قوات «قسد» مرة أخرى في سياق تفاهمات غير معلنة بين أنقرة وموسكو، خصوصاً أن التحرك الروسي جاء بعد أيام من انتهاء أعمال الجولة 15 من محادثات مسار أستانة، في سوتشي الروسية. ويبدو أن من بين هذه التفاهمات نقل مئات الأطنان من القمح من الصوامع في قرية الشركاك القريبة من بلدة عين عيسى والخاضعة لفصائل المعارضة السورية، إلى مناطق سيطرة النظام لمساعدة الأخير في توفير الخبز للسوريين الخاضعين لسيطرته. وتقع عين عيسى شمالي مدينة الرقة بنحو 48 كيلومتراً، وهي في قلب منطقة شرقي نهر الفرات، ما يمنحها موقعاً مهماً، كونها عقدة طرق تربط بين مدن وبلدات المنطقة. وتقع البلدة بعمق 37 كيلومتراً عن الحدود السورية التركية، أي خارج النطاق الجغرافي الذي حدده الاتفاق بين الروس والأتراك أواخر عام 2019 لانسحاب قوات «قسد»، وهو بعمق 30 كيلومتراً عن الحدود السورية ـ التركية. ولجأت قوات «قسد» إلى الجانب الروسي في أكتوبر/ تشرين الأول 2019 للتدخل لإيقاف العملية العسكرية التركية في شرق الفرات، في مقابل السماح لقوات روسية وأخرى تابعة للنظام، بالتمركز في مناطق عدة في الشمال الشرقي من سورية.

وتوصل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب أردوغان، في سوتشي في سبتمبر/أيلول 2018، إلى اتفاق رسم خريطة للسيطرة والنفوذ بين موسكو وأنقرة في منطقة شرقي الفرات، نصّ على توقف العملية العسكرية شمالي شرق سورية، وذلك بسبب «عدم الحاجة لعمل عسكري جديد بعد تحقيق الاتفاقيات الموقّعة مع روسيا وأميركا، وانسحاب قوات قسد لمسافة 30 كيلومتراً جنوب الحدود التركية السورية». كما نص على تسيير دوريات تركية ـ روسية مشتركة بعمق 10 كيلومترات في شرق وغرب منطقة العمليات التركية شمالي شرق سورية، مع الحفاظ على الوضع الراهن في المنطقة التي تضم مدينتي تل أبيض وراس العين، اللتين سيطر عليهما الجانب التركي في عملية عسكرية استمرت أياماً في أكتوبر 2019. واستثنى الاتفاق مدينة القامشلي، ذات الأكثرية الكردية، في أقصى الشمال الشرقي من سورية. واستغل الروس الأوضاع المضطربة في شرق الفرات لترسيخ وجودهم، لا سيما في محافظة الحسكة الغنية بالثروات، فحوّلوا مطار مدينة القامشلي إلى قاعدة عسكرية مرتبطة بقاعدة حميميم على الساحل السوري. ولا يمكن عزل ما يجري في بلدة عين عيسى عن المشهد العام في الشمال السوري، مع ازدياد التنافس بين الاتراك والروس والأميركيين على تأكيد الحضور وترسيخ النفوذ في المنطقة الأكثر أهمية من نواح متعددة في سورية.

حسو: سيعود الأميركيون بقوة إلى منطقة شرقي نهر الفرات

سيف ان تظاهرت القوات الروسية بالانسحاب من تل تمر أيضا (فرانس برس)

متابعة

فصائل فلسطينية ترفض رسالة السلطة إلى واشنطن

نفت فصائل فلسطينية أي صلة لها بالرسالة التي وجهتها السلطة الفلسطينية إلى الإدارة الأميركية، داعية إلى مواجهة محاولة السلطة اختزال الأرض بحدود 1967

رام الله ـ **نائلة خليل**
القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

فجّرت الرسالة التي بعثتها السلطة الفلسطينية إلى الإدارة الأميركية، مؤخراً، خلافاً جديداً بينها وبين الفصائل، التي انتقدت محاولة السلطة جرها إلى «مربع التسوية»، مؤكدة تمسكها بكامل التراب الفلسطيني. وكانت السلطة الفلسطينية قد وجّهت أول خطاب سياسي إلى الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة جو بايدن، حددت فيه الاتفاقات الأساسية التي توصلت إليها الفصائل الفلسطينية، بما في ذلك حركة «حماس». وجاء في الرسالة أنّ جميع الفصائل ملتزمة بإقامة دولة فلسطينية في حدود عام 1967 عاصمتها القدس الشرقية، وبالمقاومة الشعبية سلمياً.

وقال القيادي في حركة «الجهاد الإسلامي» بالضفة الغربية خضر عدنان، لـ«العربي الجديد»، أمس الاثنين، إنّ «رسالة السلطة الفلسطينية للجهات الأميركية، باعتبار أنّ الحوار الذي حصل في القاهرة والانتخابات تشير إلى موافقة كل القوى الفلسطينية على إقامة دولة على حدود 1967، هي تقويل لتلك القوى، خاصة الرافضة منها للتسوية واوسلو». وأكد أنّ «الاجتماعات التي تدعو لها السلطة الفلسطينية، وتحاول فيها جمع الفصائل، تحاول عبرها سحب القوى إلى مربعها، مربع التسوية، واستغلال تلك الجلسات واللقاءات والحوارات بأن تبعث رسائل دولية بأنّ القوى الفلسطينية معها، وهي تقترب أكثر إلى نهج التسوية، وهذا أمر مرفوض».

وأوضح عدنان أن «الأصل أنّ هذه الاجتماعات هي لترتيب الوضع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، وأن يبقى العنوان هكذا. نحن لا نجتمع مع أي جهة فلسطينية لنقترب من أوسلو، أو نهج التسوية، الذي رفضناه منذ البداية إلى اليوم». وتابع «هذا الموقف بحاجة لصوت عالٍ من كل النخب الفلسطينية التي حضرت، والتي لم تحضر، ومن كل شعبنا الفلسطيني في الشتات والداخل المحتل عام 1948، وفي قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس، والتأكيد على أن التفريط بأي ذرة من فلسطين جريمة وخيانة لدماء الشهداء وأهالي الأسرى».

وكانت حركة «الجهاد الإسلامي» قد انتقدت، في بيان ليل أول من أمس، رسالة السلطة للإدارة الأميركية، مشددة على «تمسكها بكامل الحق الفلسطيني الثابت على كامل تراب الأرض الفلسطينية». وأوضحت «أنها تابعت باستهجان واستنكار شديدين الرسالة التي أرسلتها السلطة الفلسطينية للإدارة الأميركية، والتي تختزل الحق الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1967». وأكدت أن «لا صلة لها بما ورد في الرسالة، وأنها لم تخول أحداً بالتنازل عن أي ذرة من تراب أرض فلسطين التاريخية».

بدورها، أعلنت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، في بيان أمس الاثنين، أنّ «الهدف المرحلي الذي تحدد بالدولة والعودة وتقرير المصير لا يعني بالنسبة لنا بأي حال من الأحوال تجاوز حق الشعب الفلسطيني في أرضه كاملة، بحدودها التاريخية من بحرها غرباً إلى نهرها شرقاً». واعتبرت أن «الصراع مع العدو الصهيوني وأهدافه الاستعمارية الإحتلالية بدأ مع أول مستوطنة استعمارية أقيمت على أرضنا الفلسطينية في نهاية القرن الـ19، وتكرّس مع النكبة والتطهير العرقي والتهجير والتشتت وضرب الوجود المادي والمعنوي لشعبنا الفلسطيني. وما كان احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وشرقي القدس في 1967، إلا في سياق استمرار أهداف المشروع الصهيوني في إطباق سيطرته على كامل فلسطين والولوج بعدها إلى عمقنا العربي». وأكدت أنه «لا يحق لأي أحد، أكان شخصاً أم مؤسسة، أن يصدر باسم المجموع الوطني أية مواقف تُفهم منها التنازل عن أي جزء من تراب فلسطين التاريخية».

واعتبرت أن «الصراع مع العدو الصهيوني وأهدافه الاستعمارية الإحتلالية بدأ مع أول مستوطنة استعمارية أقيمت على أرضنا الفلسطينية في نهاية القرن الـ19، وتكرّس مع النكبة والتطهير العرقي والتهجير والتشتت وضرب الوجود المادي والمعنوي لشعبنا الفلسطيني. وما كان احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وشرقي القدس في 1967، إلا في سياق استمرار أهداف المشروع الصهيوني في إطباق سيطرته على كامل فلسطين والولوج بعدها إلى عمقنا العربي». وأكدت أنه «لا يحق لأي أحد، أكان شخصاً أم مؤسسة، أن يصدر باسم المجموع الوطني أية مواقف تُفهم منها التنازل عن أي جزء من تراب فلسطين التاريخية».

من جهة ثانية، نفى مسؤول فلسطيني، أمس الإثنين، ما ذكرته صحيفة «يديعوت أحرونوت» من أن عضو الكنيست فطين ملا، من حزب «الليكود» الذي يتزعمه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، أجرى اتصالات مع جهات في السلطة الفلسطينية، في محاولة لإقناعها بالعمل على تشجيع العرب في الداخل الفلسطيني على المشاركة بنسب عالية في الإقتراع خلال انتخابات الكنيست في 23 مارس/ آذار المقبل، والتصويت لصالح «الليكود»، أو الامتناع عن التصويت للقائمة المشتركة للأحزاب العربية، بهدف منع وصول اليمين الأكثر تطرفاً إلى الحكم.

ونشر رئيس مكتب مفوضية التعبئة والتنظيم لحركة «فتح» منير الجاغوب، على حسابه في «فيسبوك»، ردّ لجنة التواصل على الخبر الذي ورد في الصحيفة. وجاء في الرد أنه «منذ تشكيلها عام 2012 ولجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي تلتقي مع مندوبي مختلف الأحزاب الإسرائيلية، ورسالتها لم تتغير أبداً، وهي الدعوة لإنهاء الاحتلال وحث كل من تلتقي بهم من الإسرائيليين على العمل من أجل إنهاء الاحتلال، كمقدمة أساسية وضرورية لحل الصراع بقيام دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967».

وأضافت «رأينا مراراً في الحملات الانتخابية المتكررة في إسرائيل مظاهر عديدة للنيل من الخصوم الإسرائيليين على أبدي منافسيهم الإسرائيليين. وفي كل مرة تحاول مختلف الأطراف الزج بالجانب الفلسطيني في هذه الحملات. فهل كلما أمطرت السماء في رام الله يرفع الإسرائيليون المظلة في تل أبيب؟».

وكانت صحيفة «يديعوت أحرونوت» قد ذكرت، أمس، أنّ اتصالات إسرائيلية جرت عبر لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي برئاسة محمد المدني، وأنها ارتكزت على الاعتقاد بأنّ السلطة تفضّل أن يكون نتنياهو في الحكم على أن يأتي زعيم حزب «أمل جديد» الإسرائيلي جدعون ساعر، أو رئيس حزب «يمينا» نفتالي بنيت. ونقلت عن ملا قوله إنّ «مثل هذه الأحاديث جرت فعلاً»، لكنها «كانت على نار هادئة، فنحن نحاول أن نحقق الأمر الجيد لإسرائيل والمنطقة. لا أستطيع الإدلاء بتفاصيل أكثر، لكن القائمة المشتركة لا تمثل الشعب الفلسطيني»، على حد قوله. هذه التسريبات أثارت ردود فعل مستنكرة من اليمين الإسرائيلي، الذي اتهم نتنياهو بأنه مستعد لفعل أي شيء مقابل البقاء في الحكم، إلا أنّ حزب «الليكود» نفى صحة الأمر، قائلاً، في بيان، إنّ «هذه الأقوال هراء، فالكل يعلم أنّ السلطة الفلسطينية تفضّل أن يصعد رئيس (يمين عتيد) بئير لبيد إلى الحكم بدلاً من نتنياهو». ووصف حزب «تكفاه حداشاه» الخبر بأنه «دليل على انحطاط جديد لنتنياهو»، فيما قالت أليلت شاكيد عن حزب «يمينا» إنّ هذه الخطوة تؤكد الإفلاس الأيديولوجي لليكود برئاسة نتنياهو. من جهة أخرى، أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، في جلسة الحكومة أمس، أنه لا يوجد لدى الأجهزة الفلسطينية في الضفة الغربية أي معتقل على خلفية سياسية أو حرية الرأي والتعبير، مطالباً حركة «حماس» بالإفراج عن 85 معتقلاً سياسياً في سجونها بقطاع غزة.

شددت «الجهاد الإسلامي» على تمسكها بكامل الأرض الفلسطينية (Getty)

طالب اشتية «حماس» بالإفراج عن 85 معتقلاً سياسيا

القرن الـ19، وتكرّس مع النكبة والتطهير العرقي والتهجير والتشتت وضرب الوجود المادي والمعنوي لشعبنا الفلسطيني. وما كان احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وشرقي القدس في 1967، إلا في سياق استمرار أهداف المشروع الصهيوني في إطباق سيطرته على كامل فلسطين والولوج بعدها إلى عمقنا العربي». وأكدت أنه «لا يحق لأي أحد، أكان شخصاً أم مؤسسة، أن يصدر باسم المجموع الوطني أية مواقف تُفهم منها التنازل عن أي جزء من تراب فلسطين التاريخية».

سياسة

الحدث

دولة الكونغو الديمقراطية ساحة خصبة للتوترات الأمنية المتصاعدة والمتسارعة، وقد اغتيل السفير الإيطالي لوكا أتانازيو شرقي البلاد أمس الاثنين، في هجوم لم تتبنّه أي مجموعة مسلّحة، وإن كان تنظيم «القوات الديمقراطية المتحالفة» المتهم الطبيعي

ينتشر أكثر من 21 ألف جندي أممي في الكونغو الديمقراطية (فرانس برس)

اغتيال السفير الإيطالي

ذروة التوتر شرقي الكونغو الديمقراطية

تنديد أوروبي

ذكر رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال، في تغريدة له على «تويتر»، أمس الاثنين، أنه شعر بالصدمة لعلمه بنبأ الهجوم، ووقوع ضحايا، معرباً عن تعازيه لأسر ضحايا الهجوم. وأضاف أنه «يجب استعادة الأمن والسلام. إن الاتحاد الأوروبي يقف بجانب الكونغو الديمقراطية وشعبها».

أعاد قتل السفير الإيطالي، لوكا أتانازيو، أمس الاثنين، الأنظار إلى الوضع المتردّي في الكونغو الديمقراطية، والذي تفشى أمنياً في الأشهر القليلة الماضية، بالتوازي مع التدهور الصحي بسبب وباء إيبولا وفيروس كورونا. وأظهرت حادثة الاعتداء، الذي لم يتبنّه أحد بعد، مدى التحدّي الذي يفرضه وضع كينشاسا على الجوار الأفريقي، وضرورة تحوّلها إلى أولوية ملحّة أفريقياً وأممياً. ومع أن الكونغو الديمقراطية شهدت حربين أهليتين، الأولى بين عامي 1996 و1997، والثانية بين عامي 1998 و2003، إلا أن النزاع المستمر في إقليم شمال كيفو منذ عام 2004، وفي إقليم إيتوري منذ عام 1999، يلقي بظلاله على انعدام الاستقرار في البلاد، رغم انتشار أكثر من 21 ألف جندي من قوات «بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية» (مونوسكو)، منذ عام 1999. ومن شأن المخاطر المتصاعدة في الكونغو الديمقراطية أن تهدّد دول بحيرة فيكتوريا، وصولاً إلى دولة جنوب السودان.

وقُتل أتانازيو بهجوم بالرصاص أثناء تنقله في موكب تابع للأمم المتحدة بالقرب من منطقة غوما، مركز إقليم شمال كيفو، مع الجندي فيتوريو ياكوفاتشي، وسائقهما. وأكدت وزارة الخارجية الإيطالية مقتل السفير والجندي، مشيرة إلى أنه كان في رحلة مع موكب تابع للأمم المتحدة في شرق البلاد. وأوضحت الوزارة أيضاً أن الضحيتين كانا في سيارة «ضمن موكب مونوسكو».

وكان متحدث باسم متنزه فيرونغا الوطني أول من ذكر أن السفير أُصيب في الهجوم، الذي جاء في إطار محاولة لخطف موظفين في الأمم المتحدة، قبل أن يموت متأثراً بجراحه. وأبلغت إدارة المتنزه وكالة «رويترز» بأن القافلة تعرضت للهجوم عند الساعة 10,15 صباحاً (بالتوقيت المحلي)، خلال محاولة خطف نفذها مهاجمون قرب بلدة كانياماهورو، على بعد كيلومترات شمالي غوما. وذكرت أن السفير وفرداً من الشرطة العسكرية كان برفقته قتلا. كما أشار حاكم إقليم نورث كيفو، كارلي نزانزو كاسيفيتا، لوكالة «رويترز» إلى أن المهاجمين أوقفوا القافلة بإطلاق طلقات تحذيرية. وأضاف أنهم قتلوا السائق واقتادوا الآخرين إلى الغابة عندما فتح حراس المتنزه النار. وتابع أن المهاجمين قتلوا الحارس الشخصي للمسؤول الإيطالي، كما توفي السفير. وعلى الأثر أعلن وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو الذي كان في بروكسل للمشاركة في اجتماع مع نظرائه الأوروبيين، عودته المبكرة إلى روما، مشيراً إلى أنه «لا تزال ملابسات هذا الهجوم الوحشي غامضة ولن ندخر جهداً لكشف حقيقة ما حدث». كما استنكر الرئيس الإيطالي سيرجيو ماتاريلا «الهجوم الجبان». وقال إن «الجمهورية الإيطالية في حداد على موظفي الدولة الذين فقدوا حياتهم أثناء ممارسة مهامهم».

قُتل جندي إيطالي مع السفير في الهجوم على موكبهما

لم تتبنّ أي جهة الاعتداء على موكب أتانازيو في غوما

وشغل أتانازيو (43 عاماً) منصب سفير إيطاليا في الكونغو الديمقراطية منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، بعد أن وصل إلى البلاد قبل عامين كرئيس بعثة، بحسب سيرته الذاتية الرسمية. وكان قد دخل السلك الدبلوماسي أواخر عام 2003، بعد أن أنهى دراساته في مجال التجارة في جامعة لويجي بوكوني في ميلانو. وبدأ العمل في إدارة الشؤون الاقتصادية قبل أن ينتقل إلى القضايا الأفريقية والتعاون الدولي. في الخارج، عُيّن في البداية رئيساً للقسم الاقتصادي والتجاري في السفارة الإيطالية في العاصمة السويسرية برن، (2006-2010) ثم قنصلاً عاماً في الدار البيضاء في المغرب (2010-2013). وبعد تمضيته فترة في روما، عُيّن مستشاراً في السفارة الإيطالية لدى نيجيريا عام 2015.

والهجوم في فيرونغا ليس جديداً، إذ تعمل عشرات المجموعات المسلحة في المنطقة ومحيطها على امتداد حدود الكونغو الديمقراطية مع رواندا وأوغندا. وتضمّ هذه المنطقة حديقة فيرونغا الوطنية وهي محمية طبيعية سياحية مهددة، وتشهد أيضاً على النزاعات التي تدور في منطقة شمال كيفو حيث تتنازع الجماعات المسلحة السيطرة على موارد الأرض. وتمتدّ المحمية بمساحة 7769 كيلومتراً مربعاً من غوما حتى بيني، بين جبال وغابات. وتخضع الحديقة لمراقبة 689 حارساً مسلحاً، بينهم 200 قُتلوا أثناء ممارسة مهامهم، بحسب مسؤولين، ومنهم ستة الشهر الماضي.

ويتصدّر تنظيم «القوات الديمقراطية المتحالفة» قائمة الجماعات التي تهدد شرق الكونغو الديمقراطية. وهو تنظيم أوغندي النشأة، بدأ عمله في عام 1996، ويعمل بالتحالف مع «قوى التجديد» الكونغولية و«داعش» و«حركة الشباب» الصومالية و«جيش الربّ» الأوغندي، في مواجهة أوغندا والكونغو الديمقراطية وأنغولا وموزامبيق ورواندا وكينيا وتنزانيا. وباشر التنظيم تطوير تصعيده العسكري بدءاً من شهر يوليو/ تموز الماضي، معتمداً على المذابح بحق المدنيين في اعتداءاته، ما أدى إلى نزوح أكثر من 50 ألف شخص من شرق الكونغو الديمقراطية، تحديداً من إقليم شمال كيفو، قبل أن يشنّ هجمات على مخيمات للاجئين وقرى عدة.

وفي سبتمبر/ أيلول الماضي، قُتل 58 شخصاً على الأقل في مجزرتين في إقليم إيتوري، واتُهم «القوات الديمقراطية المتحالفة» بالوقوف خلفهما. واعتبرت السلطات الكونغولية أن التنظيم يفرّ من الضغط العسكري الذي يتعرّض له، ما يدفعه إلى مهاجمة مدنيين أثناء تراجعه، في ظلّ تغلغل الجيش في الأدغال الكثيفة لمطاردتها.

والوضع الإنساني في الكونغو الديمقراطية ازداد سوءاً في الفترة الأخيرة، مع إعراب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، يوم الجمعة الماضي، عن قلقها لحياة ومستقبل أكثر من ثلاثة ملايين طفل نازح، مهددين بأعمال العنف. ووفقاً للأمم المتحدة فإن عدد النازحين في الكونغو الديمقراطية بلغ 5,2 ملايين نازح «يعيشون في مخيمات مكتظة، لا تصلها مياه نظيفة ولا تؤمن فيها خدمات صحية وخدمات أخرى أساسية». وذكرت: «لا يعرف الأطفال النازحون سوى الخوف والفقر والعنف». وأضافت «اليونيسف»: «تتعرض مراكز صحية ومدارس للنهب وتحرق قرى بكاملها. كما قُتلت أسر بكاملها بالسلاح الأبيض بينهم أطفال». وأوضحت أنه في الأثناء يجعل انعدام الأمن وقلة البنى التحتية في وسائل النقل إيصال المساعدات إلى النازحين أمراً صعباً.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

متابعة

عقوبات أوروبية ضعيفة على روسيا

فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على أربعة مسؤولين روس، لا أثر كبيراً لها وفق مراقبين، كما ندّد بانقلاب العسكر في ميانمار

اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات تصعيدية ضد روسيا وميانمار، عبر فرض عقوبات على موسكو بسبب اعتقال المعارض الأبرز فيها ألكسي نافالني، فضلاً عن دعوة نايبيداو إلى استعادة الحكومة المنتخبة بعد الانقلاب العسكري في 1 فبراير/شباط الحالي. واتفق وزراء خارجية الاتحاد، أمس الاثنين، في اجتماع عبر الفيديو، على فرض عقوبات على أربعة مسؤولين روس بارزين، على خلفية قمع نافالني وأنصاره. ولم يعط دبلوماسيون مطّلعون أي تفاصيل حول أسماء المسؤولين الذين سيستهدفون بتجميد أصولهم وحظر السفر. وستدخل الإجراءات حيز التنفيذ خلال القمة الأوروبية في 25 و26 مارس/آذار المقبل. ورأى البعض أن هذه الإجراءات التي تستهدف أشخاصاً معينين لا أثر كبيراً لها، ودعوا إلى اعتماد نهج أكثر تشدّداً. وسبق أن توقع نافالني ذلك، في رسالة وجّهها إلى البرلمان الأوروبي في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، خلال علاجه في ألمانيا بعدما تعرض للتسميم في روسيا. وجاء فيها: «على الاتحاد الأوروبي أن يستهدف المال والنخبة القريبة من السلطة وليس النخبة السابقة بل الجديدة، دائرة (الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين الضيقة». وأضاف «طالما أن يخوت (عليشار) عثمانوف لا تزال راسية في برشلونة (إسبانيا) أو موناكو، ما من أحد في روسيا أو الكرملين سيأخذ العقوبات على محمل الجد». وعثمانوف هو أحد أبرز رجال الأعمال الروس في قطاعات الإعلام والغاز والعقارات، ومن أقرب المقرّبين لبوتين، إلى جانب رومان أبراموفيتش. وقد عرضت أوساط نافالني على الأوروبيين قوائم تضم أسماء أشخاص من دائرة بوتين المباشرة، لكن وزير خارجية لوكسمبورغ جان اسيلبورن ردّ بالقول: «لا يمكن فرض عقوبات على النخب المقربة من السلطة. يمكننا التحرك ضد الموظفين الرسميين فقط إذا كانت لدينا أدلة». ويحتاج فرض العقوبات لإجماع الدول الـ27 فيما يصعب الوصول إلى توافق أحياناً. والاتحاد الأوروبي منقسم حول السلوك الذي ينبغي اتباعه حيال موسكو بحسب ما تشير التصريحات الواردة من عواصم مختلفة. وقال وزير أوروبي رفض الكشف عن اسمه لوكالة «فرانس برس» إن الخشية من إجراءات رد وتصاعد التوتر يدفع إلى الحذر، مؤكداً أنه «يجب تجنب قطع الجسور كلياً».

في السياق، أعرب رئيس معهد الاقتصاد العالمي غابرييل فيلبيرماير، في مقابلة مع «دوتشلاند فونكه» الإعلامية، عن اعتقاده بأن عقوبات الاتحاد الأوروبي الجديدة ستساعد في زيادة الضغط على روسيا. وشدّد على أن ألمانيا تعاني أكثر من غيرها من أي دولة في العالم، بفعل العقوبات المطبقة على روسيا منذ عام 2014، مقارنة بفرنسا ودول أوروبا الشرقية. وأوضح أن الولايات المتحدة، وعلى الرغم من إصرارها الدائم والضغط من أجل فرض إجراءات عقابية على روسيا، لم تتأثر بأي عيوب اقتصادية، لأن تجارتها مع الأخيرة قليلة. وبالتالي، إن على المرء أن يفكر في آليات التكافؤ داخل أوروبا أو في الغرب، حتى لا تدفع بعض الدول ثمن الكفاح المشترك ضد انتهاكات حقوق الإنسان في روسيا، دون غيرها.

وزير أوروبي: يجب تجنب قطع الجسور كلياً مع روسيا

دعا الاتحاد الأوروبي عسكر ميانمار للتراجع عن انقلابهم (Getty)

في المقابل أشارت خبيرة الطاقة تاتيانا ميتروفا من مدرسة سكولوفو للإدارة في موسكو، في حديث لصحيفة «دي فيلت» الألمانية، إلى أنّ العقوبات أثّرت على الاقتصاد الروسي، وأعاقت إمكانات تطوير الغاز الروسي والصناعات النفطية. وأضافت أن العقوبات المالية ستضرّ روسيا.

وحول ميانمار، دعا الاتحاد الأوروبي إلى استعادة الحكومة المدنية المنتخبة، وذلك رفضاً للانقلاب. وأكد بيان وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الجاهزية لفرض عقوبات على المسؤولين بشكل مباشر عن الانقلاب العسكري في ميانمار. وجاء في البيان: «يدعو الاتحاد الأوروبي إلى وقف تصعيد الأزمة الحالية (في ميانمار) من خلال الإنهاء الفوري لحالة الطوارئ، واستعادة الحكومة المدنية الشرعية وافتتاح البرلمان المنتخب حديثاً». وفي السياق، أكد وزراء الاتحاد أنهم على استعداد لاتخاذ إجراءات تقييدية وعقوبات تستهدف «المسؤولين بشكل مباشر عن الانقلاب في ميانمار». يشار إلى أنه عادة ما تتضمن مثل هذه العقوبات تجميد أصول الأشخاص وفرض حظر على سفرهم إلى أوروبا. وكان الاتحاد الأوروبي قد أعلن عزمه يوم الجمعة الماضي فرض عقوبات ضد قادة الانقلاب في ميانمار، رداً على تصاعد أعمال العنف في البلاد. ويوم الخميس الماضي، فرضت بريطانيا عقوبات ضد 3 جنرالات في ميانمار، بتهمة ارتكابهم انتهاكات «خطيرة» لحقوق الإنسان عقب الانقلاب.

(العربي الجديد، الأناضول، فرانس برس)

تقرير

لا تزال الفوضى الأميركية التي خلفها الرئيس السابق دونالد ترامب مستمرة، لا سيما في القضاء، وفي الإعلام حيث «الكذبة الكبيرة» حول سرقة الانتخابات، تجد صدى لها في العديد من المنصات

فوضى ترامب مستمرة

محاولات استعادة الهدوء على جبهتي القضاء والإعلام

واشنطن ـ العربي الجديد

يجمع عددٌ كبير من المتابعين والباحثين الأميركيين، وكذلك وجوه قيادية ومفكرون من التيار الليبرالي، على أنه لا بد من محاسبة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، بشكل ما، على حجم الفوضى الذي خلّفته ولايته الرئاسية، من أجل إنقاذ مستقبل الديمقراطية في الولايات المتحدة. لكن المعطيات المتوفرة، لا تمنح الكثير من التفاؤل في هذا الموضوع. فقد تمكن ترامب، الذي استفاد من امتيازاته الرئاسية، من العفو عن كثير من الموالين له والنجاة من مقصلة العزل مرتين، وتوسيع الهوة بين حزبه الجمهوري والقاعدة الشعبية المحافظة، أو جعلها أكثر وضوحاً. لكن النفور الشعبي لم يدفع الجمهوريين لتدارك الخطر، والاستفادة من عبرة انتخاب ترامب رئيساً عام 2016، بل مارسوا الكسل المفرط طوال أربع سنوات من عهده، منتفعين منه ومن تصريحاته وإجراءاته الشعبوية، دون التحرك للحدّ من تداعياتها. وبعد أكثر من شهر على تنصيب جو بايدن رئيساً للولايات المتحدة، لا تبدو مفاعيل «الكذبة الكبيرة» التي سعى ترامب طوال أشهر للترويج لها، والتي تتمحور حول فكرة «سرقة الانتخابات» منه، وأفضت إلى مشهد اقتحام مقر الكونغرس في 6 يناير/ كانون الثاني الماضي، آيلة للزوال سريعاً، رغم غياب الأخير جزئياً عن المشهد. فهذه السردية، سيكون لها تأثيرها بلا شك على الاستحقاقات الانتخابية القريبة، لكن الخشية، بحسب «واشنطن بوست»، هي أن يكون من صوّتوا داخل الكونغرس من الجمهوريين لعزل ترامب الوحيدين الذين سيعاقبون في المدى القريب.

وكانت تقارير عدة قد استبقت تصويت مجلس الشيوخ الذي جرى في 13 فبراير/ شباط الحالي، لعزل ترامب بتهمة التحريض على تمرد الكونغرس الذي نفذّه أنصاره في 6 يناير الماضي، والذي فشل في تأمين أكثرية الثلثين له، بالإضاءة على وسائل أخرى لمعاقبته. ومن وسائل المعاقبة التي لم يتم اللجوء إليها استخدام المادة 3 من التعديل 14 في الدستور الأميركي، الذي تمّت المصادقة عليه عام 1868 بعد الحرب الأهلية. وتقول المادة إن «أي موظف في الولايات المتحدة، انخرط في تمرد أو عصيان ضد الدستور، أو قدّم مساعدة أو منح الأمان للأعداء، يجب أن يمنع من تبوؤ أي منصب مدني أو إداري أو عسكري» في البلاد. وقد كان من الممكن للكونغرس أن يفرض، وفق المادة، حظراً على ترامب من تقلد أي منصب في السلطة مستقبلاً، دون الحاجة لإدانته في مجلس الشيوخ.

وإلى جانب بعض الإعلام الأميركي الذي يواصل «النفخ» في هذه الكذبة، يبدو أن عدداً وافراً من الدعاوى قد بدأت ترفع لمعاقبة ترامب وعدد من محاميه، الذين شككوا في انتخابات 3 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي الرئاسية، ونتائجها. لكن بحسب «واشنطن بوست»، فإن هذه الدعاوى قد تأخذ سنوات، وقد يكون مفعولها السريع هو السماح لـ«المتهمين» بمواصلة الدفاع عن نظرياتهم. وهذه النظريات هي الخزّان الذي لجأ إليه ملايين الأميركيين، من عمال الياقات الزرقاء، للتعبير عن إحباطهم إثر خسارة ترامب. وبحسب «وول ستريت جورنال»، فإن على الحزب الجمهوري، المرهق من ترامب، والذي قد تساوي نسبته المئوية أولئك النواب والسيناتورات الذين صوتوا لعزل ترامب في محاكمته الثانية، التواصل مباشرة مع القاعدة التي صوّتت للأخير، وهي بالمجمل تؤمن بأفكار الحزب التقليدية، وترى في العولمة والصين و«الاتفاق الجديد» والنظريات «الخضراء» كل ما يمكن أن يحرمها من فرص العمل. هكذا، تبدو الدعاوى المرفوعة ضد ترامب وأتباعه وفريقه وكلّ من «بلّ يده» في مزاعمه، وكذلك الخيار الآخر الذي من الممكن أن ينتهجه الحزب المحافظ لتصحيح الخلل بين قيادته والقاعدة، مترابطين. ففي المسار الأول، تستمر فوضى ترامب، ولو بهدف المحاسبة، أما في الثاني، فإمكانية القضاء على أي سبيل أمام الأخير ليكون «الحامل الوحيد» لشعلة الحزب الجمهوري. لكن المسار الأول هو ما بدأ انتهاجه.

على الحزب الجمهوري التواصل مباشرة مع قواعد ترامب

قضية اقتحام الكابيتول تبقى الأكثر جدّية مع إدانة 255 شخصاً

وبالفعل، فقد بدأت الدعاوى تتدفق في الولايات ومقاطعاتها لمحاسبة رافعي «الكذبة الكبيرة» والمروجين لها. وطلبت ولاية ميشيغن ومدينة ديترويت أخيراً، من قاضٍ فدرالي، حظر المحامين الذين رفعوا دعاوى ادعت أن انتخابات نوفمبر هي عملية احتيال. وفي مدينة أتلانتا، عاصمة ولاية جورجيا، قامت المدعية العامة في مقاطعة فولتون، فاني ويليس، بإطلاق تحقيق جنائي حول ما إذا كان ضغط قد مورس من قبل ترامب وحلفائه للانقلاب على نتائج الاقتراع في الولاية. وفي ويسكونسن، قد تفتح جبهة مماثلة قريباً في مقاطعة ميلووكي.

ولا تزال أكثر الدعاوى جدّية هي التي رفعت وأدين فيها 225 شخصاً بتهم مختلفة مرتبطة باقتحام الكابيتول. لكن المسؤولين في وزارة العدل استبعدوا رفع دعاوى مماثلة ضد ترامب وآخرين، على الرغم من تأكيدهم أن هذه القضية «معقدة» والتحقيق (في الاقتحام) لا يزال متواصلاً. على المقلب الآخر، ليس فريق ترامب أقل استعداداً للرد، مستخدماً سلاح حرية التعبير والحقوق المدنية.

وفي دعوى لها خلال الشهر الحالي، قالت المحامية ستيفاني لامبرت جانتيلا، ممثلة فريق المحامين الموالي لترامب، إن طلب عدد من الدعاوى فرض حظر عليهم وعلى عملهم، «لا أساس قانونياً له»، وغير «ملائم إجرائياً»، و«محاولة لخلق سابقة خطيرة من الممكن أن تمنع مشتكين آخرين يرون بأن حقوقهم الانتخابية أو المدنية قد انتهكت، من إيصال شكواهم إلى المحاكم». في الأثناء، لا يزال بعض الإعلام الأميركي الموالي لترامب، والمحسوب على اليمين المحافظ، يردد أصداء من أكاذيب ترامب. وكتب الباحث كايت ستاربيرد: «إن الكذبة الكبيرة، تملك عدداً من مزايا حملة تشويه الحقائق الكلاسيكية، ومنها زرع بذور الشك، والدفع بروايات متعددة (لحدث ما) والعمل على تقويض الديمقراطية».

شرق غرب

نيجيريا: الإفراج عن 53 مخطوفاً

أعلن حاكم ولاية نيجر (غير دولة النيجر) النيجيرية أبو بكر ساني بيلو، مساء أول من أمس الأحد، أنه تمّ الإفراج عن 53 رهينة، بينهم 20 امرأة و9 أطفال، لكنه لم يكشف مصير 42 مخطوفاً آخرين. وذكر في تغريدة على «تويتر» أن «السلطات أكدت دوماً أنها لن تدفع فدية مقابل الإفراج عن الرهائن الذين يختطفهم قطاع طرق». من جهتها، ذكرت المتحدثة باسم الحاكم، ماري نويل - بيرجي، أن 42 مخطوفاً، بينهم 27 تلميذاً، لم يُطلق سراحهم «لكن الجهود تُبذل من أجل تأمين الإفراج عنهم».

(فرانس برس)

خطط صينية لإدارة هونغ كونغ

استعرض رئيس مكتب شؤون هونغ كونغ وماكاو في الصين، شيا باولونغ، أمس الاثنين، خططاً تضمن حكم شخصيات «وطنية» هونغ كونغ، في وقت تسعى بكين للقضاء على أي معارضة مطالبة بالديمقراطية، والتحكم بإدارة شؤون الإقليم. وجاء خطاب شيا قبل أسبوعين فقط من موعد انعقاد الاجتماع السنوي لمجلس الشعب الصيني، في ظل توقعات بأنه يتم التخطيط لمزيد من الإجراءات لإحكام السيطرة على إدارة هونغ كونغ.

(فرانس برس)

سورية: إضراب عن الطعام لمحتجزات فرنسيات

بدأت عشر نساء فرنسيات محتجزات في معسكرات في سورية، إضراباً عن الطعام، أول من أمس الأحد، «احتجاجا على الرفض المستمر» من جانب السلطات الفرنسية «لتنظيم عودتهن مع أطفالهن» إلى بلادهن، حسبما أعلن محاميان لهنّ. وتُحتجز نحو 80 امرأة كنّ قد انضممن إلى تنظيم «داعش» مع 200 طفل، في معسكرات بسورية تديرها «قوات سورية الديمقراطية» (قسد).

(فرانس برس)

زيارة وزير البترول المصري للقدس

القاهرة وتل أبيب تطوران «صفقة القرن»

تتكامل الأفكار التي بُحثت أثناء لقاء وزير البترول المصري طارق الملا بمسؤولين إسرائيليين، مع تلك التي طرحها دونالد ترامب في «صفقة القرن»

القاهرة ـ **العربي الجديد**

احتفت إسرائيل بزيارة وزير البترول المصري طارق الملا للقدس المحتلة، والتي نتج عنها بشكل أساسي الاتفاق على تفعيل التفاهم السابق بين الحكومتين حول ربط حقل «ليفاثان» بوحدتي إسالة الغاز بدمياط وإدكو، اللتين تميزان مصر في سوق الطاقة بالمنطقة، رغم معاناتهما من صعوبات وعقبات إنتاجية على مدار العقد الماضي. لكنّ زيارة الملا ولقاءه بنظيره الإسرائيلي يوفال شطاينتس ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو حفلا بالرسائل السياسية، للتأكيد على استمرار التنسيق السياسي والاقتصادي، خاصة في مجال الطاقة، بين الحكومتين، رغم التوتر المكتوم بينهما بسبب الخلافات التي أحاطت بمشروع زيارة نتنياهو للقاهرة للقاء الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي نهاية العام الماضي، تزامناً مع الاندفاع الإماراتي ترحيباً بتطبيع العلاقات مع دولة الاحتلال. وكانت أجهزة الدولة المصرية ارتأت أنه من الضروري أن تأخذ القاهرة مسافة منه، وحرصت على إيصال رسالة إلى نتنياهو، وإدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، مفادها أن «إعلان الاتصالات والزيارات بين الدولتين لن يكون مرحباً به على الصعيد الشعبي، أو على الأقل ستكون له كلفة عالية» بحسب مصدر دبلوماسي تحدث لـ«العربي الجديد» منذ شهرين، شارحاً تفاصيل الخلاف حول الأفكار الأميركية لـ«تطوير التطبيع بين مصر ودولة الاحتلال».

وفي الوقت الذي يبدي فيه النظام المصري تحفظاً على التوسع في التطبيع العلني، فإنه يمضي قدماً لتطويره عملياً، مع إبقائه في حيز الملفات الاقتصادية «الآمنة» في رأيه، والتي لم تعد تثير حنق الشارع المصري كما كان الوضع في عصر انتعاش تيارات الإسلام السياسي، والأحزاب اليسارية والناصرية، فضلاً عن قمع الأصوات المناوئة للتطبيع في الإعلام المحلي المُسيطر عليه بشكل كامل.

وبحسب مصادر مطلعة، تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإن زيارة الملا للقدس تضمنت مباحثات حول عدد من الملفات التي كان نتنياهو ينوي مناقشتها في زيارته العلنية المزمعة لمصر. ومن هذه الملفات تعزيز التعاون في إطار منتدى شرق البحر المتوسط للغاز الطبيعي لفرض شروط معينة على وسائل النقل البحرية لاستخدام الغاز، والتنسيق مع قبرص واليونان لمواجهة الطموحات التركية والروسية للاستئثار بتزويد أوروبا بالطاقة، وتوسيع التعاون الإقليمي في المجال ذاته ليشمل السعودية والسودان، بغية البحث عن أسواق جديدة لغاز شرق المتوسط بسواحل أفريقيا وشرق آسيا. حيث سبق أن طُرحت على الحكومات ذات الصلة أفكار لمشاريع مشتركة لاستكشاف غاز البحر الأحمر، وإقامة محطات الإسالة بين مصر والسعودية ودولة الاحتلال، بدعم من الشركات الأميركية التي سبق أن انخرطت في مفاوضات تصدير الغاز بين مصر وإسرائيل.

وأوضحت المصادر أن المباحثات تناولت أيضاً مشروع توسيع شبكة الأنابيب المقامة بين الجانبين المصري والإسرائيلي، والمملوكة حالياً لشركة جديدة، مقرها هولندا، أسست خصيصاً لامتلاك شبكة الأنابيب، بين شركتي «نوبل إنيرجي» الأميركية و«ديليك» الإسرائيلية وشركة «غاز الشرق» المملوكة للدولة المصرية، ممثلة في جهاز المخابرات العامة وهيئة البترول، لتشمل قبرص واليونان.

تم تفعيل التفاهم على ربط «ليفاثان» بوحدتي إسالة الغاز بمصر (Getty)

تناولت المباحثات توسيع شبكة الأنابيب بين مصر وإسرائيل

وذكرت المصادر أن توسيع الشبكة القائمة حالياً يهدف بشكل أساسي إلى استفادة جميع دول المنتدى من مصنعي إسالة الغاز في مصر، وعلى رأسها دولة الاحتلال، وأن هذا الهدف مرضٍ للقاهرة اقتصادياً تماماً، بسبب عدم إمكانية تشغيل وحدتي الإسالة بالغاز المصري فقط في الفترة الحالية، ورغبتها في تلافي ما حدث سلفاً، عندما وجدت نفسها مطالبة بأكثر من ملياري دولار لصالح شركة «يونيون فينوسا» الإسبانية مديرة وحدة الإسالة بدمياط، بعد توقف صادراتها من الغاز المسال بسبب تراجع الكميات الموردة لها من مصر لصالح السوق المحلية.

وشددت المصادر على أن هذه الأفكار تتكامل تحت رعاية أميركية خالصة من الأوساط السياسية والاقتصادية، كجزء من أفكار إدارة ترامب لرسم خريطة جديدة للعلاقات السياسية في المنطقة على أساس التعاون الاقتصادي، والتي عرفت بـ«صفقة القرن» (الخطة الأميركية لتصفية القضية الفلسطينية)، والتي كان بموجبها سيتم تخصيص مليار و500 مليون دولار لدعم الجهود المصرية المشتركة مع دولة الاحتلال لإنشاء مركز إقليمي كبير للغاز الطبيعي في مصر، وتوظيف الإنتاج الكبير من الحقول المصرية، وتحسين جودة شبكات نقل الغاز والغاز المسال، وذلك على مدار 5 سنوات. إلى جانب تخصيص 42 مليون دولار لتطوير وإصلاح خطوط النقل والمواصلات ونقل «الطاقة» بين مصر وقطاع غزة، على مدار 5 سنوات و3 مراحل، وتمكين الفلسطينيين من شراء الطاقة، بمختلف أنواعها، من مصر بأسعار منافسة، ودعم قدرة القاهرة على إنتاج الطاقة الكهربائية وتحسين جودة المنتج المورد إلى غزة والعمل على ديمومته.

وقد شغل هذا الملف تحديداً قسماً مهماً من مباحثات الملا في القدس، حيث ناقش مع نظيره الإسرائيلي طرق تعاونهما لتزويد الضفة الغربية وقطاع غزة بالكميات المطلوبة من الغاز الطبيعي. وبحسب المصادر، فإن الأمر عُرض أيضاً على مستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون الاقتصادية محمد مصطفى، لمتابعة الطلبات الفلسطينية وما يمكن تحقيقه منها.

ويُعتبر مجال إنتاج وإسالة الغاز من المجالات التي يراهن عليها السيسي لتحسين الاقتصاد المصري. ويحتل صدارة الأنشطة في مشروعه الممتد لإدارة الموارد «مصر 2030». لكن هذا لم ينعكس بأي صورة إيجابية على القاهرة بل زادها تراجعاً وديوناً، إذ بدأت في يناير/كانون الثاني 2020 استيراد الغاز الطبيعي الذي تسيطر عليه إسرائيل، وفقاً لاتفاقية موقعة بين شركات من الطرفين في 2018، بسعر يقدر في المتوسط بنحو أربعة أضعاف الذي كانت تبيعه مصر لها بين 2005 و2012 وبما لا يقل عن سعر عقود بيع الغاز داخل دولة الاحتلال، مربوطاً بسعر برميل النفط من خام برنت القياسي، أي نحو 4,8 دولارات لكل مليون وحدة حرارية. وبعد إضافة أسعار النقل والضخ سيُراوح السعر ما بين 5 و5,5 دولارات لكل مليون وحدة حرارية، رغم أن أسعار الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية حالياً تصل في العقود الآجلة إلى نحو 2,2 دولار فقط لكل مليون وحدة حرارية. وبحسب الاتفاق، سيستمر البيع حتى العام 2034، بواقع 2,1 مليار متر مكعب سنوياً، على أن تزيد الكمية إلى 6,7 مليارات متر مكعب سنوياً، اعتباراً من العام الثالث. وسيدخل نصف الحصيلة لخزينة إسرائيل كضرائب ورسوم مختلفة.

ولم يلتفت السيسي عند تصديقه على اتفاق الاستيراد إلى حقيقة أن حقلي «ليفاثان» و«تمار» اللذين تستغلهما إسرائيل موجودان في عمق المنطقة البحرية للأراضي العربية. بل إن حسابات عديدة تؤكد أنهما أقرب للسواحل المصرية من الأراضي الفلسطينية. ولذلك تكبدت مصر خسارة أخرى، بتفعيل اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع قبرص، والذي يعيبه أيضاً القبول بالنقاط التي وضعتها قبرص مع إسرائيل قبل الدخول في مفاوضات مع القاهرة قبل نحو 13 سنة.

وعقد اللقاء المعلن الوحيد بين السيسي ونتنياهو في نيويورك في العام 2017، على هامش مشاركتهما في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث زار نتنياهو السيسي في مقر إقامته، حيث كان علم مصر فقط وراءهما. وفي أغسطس/آب 2018 نشرت الصحف الإسرائيلية أن نتنياهو سافر سراً إلى مصر في مايو/أيار من العام ذاته، والتقى السيسي وتشاركا مأدبة إفطار رمضانية بحضور مستشارين من الجانبين. وفي يوليو/تموز 2019، تعمّد نتنياهو أن يعلن عن سابقة عقد «لقاءات» مع السيسي خلال حفل السفارة المصرية في تل أبيب بثورة 23 يوليو 1952، حيث وصفه بـ«الصديق العزيز».

وفي الفترة بين توقيع اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية، في إبريل/نيسان 2016، بما تضمنه من التنازل عن جزيرتي تيران وصنافير، وحتى إقرار الاتفاق بقرار جمهوري في أغسطس 2017، جرت اتصالات ومكاتبات عديدة بين السيسي ونتنياهو للحصول على مباركة إسرائيلية للاتفاق.